

تحرك عاجل

إعادة اعتقال مصور فوتوغرافي، وتأكيده الحكم الصادر بحقه

أكدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحق أحمد فردان، المصور الفوتوغرافي البحريني، بالسجن ثلاثة أشهر، وقد أعيد اعتقاله لقضاء مدة الحكم. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

إذ أيدت "محكمة الاستئناف" في العاصمة البحرينية، المنامة، في 3 فبراير/شباط، الحكم الصادر بحق أحمد فردان بالسجن ثلاثة أشهر. وصدر الحكم عليه في 17 فبراير/شباط 2015، بتهمة "محاولة المشاركة في تجمع عام" بالعلاقة مع مظاهرة خرجت في 16 ديسمبر/كانون الأول 2013 في قرية أبو صبيع، غربي المنامة، وكان يعتزم تغطيتها بصفته مصوراً فوتوغرافياً. كما أمرت محكمة الاستئناف بمصادرة جميع معداته الإلكترونية، بما فيها حاسوبه الشخصي وآلة وعدسات تصوير. وقد نقل من المحكمة إلى سجن جو، جنوب شرق البحرين، لقضاء مدة حكمه. وهو سجين رأي.

وقبض على أحمد فردان ابتداءً في 26 ديسمبر/كانون الأول 2013. وقال إنه صفع على وجهه وضرب وشد عضوه التناسلي، أثناء نقله إلى "مديرية التحقيقات الجنائية" في المنامة. وذكر أنه عصبت عيناه، وقيدت يداه خلف ظهره، وتعرض للضرب أثناء التحقيق إلى أن فقد الوعي. وأظهرت صور الأشعة السينية، التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، أن ضلعين من أضلاعه قد كسرا. وفي 9 يناير/كانون الثاني 2014، أخذ أحمد فردان للالتقاء بعضو في "وحدة التحقيق الخاصة"، وسأله هذا عن مزاعم تعرضه للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة. وأبلغ الضابط أحمد فردان أن استقدامه للزيارة يعود إلى تحرك عاجل صدر عن منظمة العفو الدولية في 7 يناير/كانون الثاني. وروى أحمد فردان للضابط قصة تعذيبه، وأفرج عنه بالكفالة ذلك المساء. ولم تعلم منظمة العفو الدولية بأن أي تحقيق إضافي قد جرى في مزاعم أحمد فردان بالتعرض للتعذيب.

ونشرت وزارة الداخلية تصريحاً في 14 يناير/كانون الثاني 2014 أنكرت فيه تعرض أحمد فردان للتعذيب وإصابة ضلعين من أضلاعه بكسور، وقالت إنه قبض عليه بالعلاقة مع "تورطه في هجوم بزجاجات المولوتوف الحارقة على الشرطة في وقت سابق من الشهر". وكانت هذه أول مرة يعلم فيها أحمد فردان بهذه التهمة، ولكن التهمة أسقطت فيما بعد، حسبما فهمت منظمة العفو الدولية.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات إلى إلغاء إدانة أحمد فردان والإفراج عنه فوراً دون قيد أو شرط، نظراً لأنه سجين رأي مسجون لسبب وحيد هو عمله السلمي كمصور فوتوغرافي؛
- وحثها على الأمر بفتح تحقيق واف ومستقل ومحايدين في مزاعم أحمد فردان بالتعرض للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء وجوده في حجز قوات الأمن؛
- وحثها على احترام حقوقه في حرية التعبير والانضمام إلى الجمعيات والتجمع، طبقاً للالتزامات الدولية للبحرين بحقوق الإنسان.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 18 مارس/آذار 2016 إلى الجهات التالية:

طريقة المخاطبة: معالي الوزير

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

الملك

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

ص. ب. 555

قصر الرفاع، المنامة

البحرين

فاكس رقم: +973 1766 4587

طريقة المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية

الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13

المنامة، البحرين

فاكس رقم: +973 1723 2661

عنوان البريد الإلكتروني:

. info@interior.gov.bh

ونسخ إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450، المنامة، البحرين

فاكس رقم: +973 1753 1284

البريد الإلكتروني (عبر الموقع الإلكتروني):

http://www.moj.gov.bh/en/-

default76a7.html?action=category&ID=1

59

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين البحرينيين في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:

الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 14/3، رقم الوثيقة (MDE 11/3393/2016)، البحرين الصادر
بتاريخ 5 فبراير/شباط 2016.

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الثاني
للتحرك العاجل رقم: 14/3. ولمزيد من المعلومات:
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/005/2014/en/>

تحرك عاجل

إعادة اعتقال مصور فوتوغرافي، وتأكيد الحكم الصادر بحقه

معلومات إضافية

دأب أحمد فردان على توثيق المظاهرات في البحرين من خلال صوره الفوتوغرافية. وفاز في 2013 بجائزة مسابقة "فريدم هاوس" السنوية للتصوير، المكرسة لتسليط الضوء على صور القمع والحرية. و"فريدم هاوس" منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة، وتجرى أبحاثاً بشأن الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان، وتقوم بالعمل الدعاوي من أجلها. وقد عمل أحمد فردان مصوراً لدى "نور فوتو" و"ديموتيكس" و"سيبا"، وبدأ العمل مؤخراً مع "غلف ديلي نيوز". وقبض عليه في الساعة 2.30 من فجر 26 ديسمبر/كانون الأول 2013 أثناء عملية اقتحام لمنزله في قرية أبو صبيح، إلى الغرب من العاصمة، المنامة. ولم يبرز ضباط الأمن الذين اعتقلوه وكانوا يرتدون الملابس المدنية، مذكرة توقيف، وقاموا بمصادرة حاسوبه وآلات التصوير من بيته. وقال إنهم صفعوه على وجهه، وضربوه وشدوا عضوه التناسلي أثناء نقله إلى "مديرية التحقيقات الجنائية"، وإنه احتجز بمعزل عن العالم الخارجي في المديرية، وتعرض للضرب أثناء التحقيق معه حتى فقد وعيه. ونقل إلى "مجمع السلمانية الطبي"، حيث أظهرت صور الأشعة السينية إصابته بكسور في اثنين من أضلاعه. وعقب الفحص، أعيد إلى "مديرية التحقيقات الجنائية" لاستكمال التحقيق بالعلاقة مع مظاهرة خرجت في 16 ديسمبر/كانون الأول بالقرب من بيته. وقال إنه لخشيته من التعرض للمزيد من التعذيب، وهو معصوب العينين، "اعترف" بنيته في المشاركة في المظاهرة، ووقع على وثائق لم يستطع قراءتها بهذا الخصوص. ثم أحضر أمام "النيابة العامة" للاستجواب في غياب محاميه. وعقب ذلك، نقل إلى مستشفى "سجن القلعة" لإجراء فحص طبي روتيني له، قبل نقله إلى "سجن الحوض الجاف" في المنامة. وطلب من سلطات السجن إرساله إلى مستشفى "سجن القلعة"، حيث بقي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013. وخلال هذه الفترة، لم يسمح له إلا بإجراء مكالمتين هاتفيتين قصيرتين للغاية مع عائلته لطمانتهم.

وأمر النائب العام في 1 يناير/كانون الثاني 2014 بتوقيفه 45 يوماً على ذمة التحقيق، بتهمة "المشاركة في تجمع عام". ثم نقل إلى "سجن الحوض الجاف" في المنامة، حيث زارته عائلته للمرة الأولى منذ 5 يناير/كانون الثاني. وأخرج عن أحمد فردان بالكفالة قرابة الساعة 9 من مساء 9 يناير/كانون الثاني 2014، عقب زيارته من قبل عضو في "وحدة التحقيق الخاصة"، المخولة بالتحقيق في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة. وأجرى مقابلة مع صحيفة "الوسط" البحرينية في 11 يناير/كانون الثاني 2014 حول ما قال إنه قد تعرض له من تعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة أثناء نقله من "مديرية التحقيقات الجنائية" في المنامة في مركبة تابعة لقوات الأمن، ولدى وصوله إلى المديرية.

وفي 10 يناير/كانون الثاني 2014، أصدر المقررون الخاصون للأمم المتحدة المعنيون بالتعذيب، وبالحق في حرية الرأي والتعبير، وبالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وباستقلال القضاة والمحامين، ومجموعة العمل بشأن الاحتجاز التعسفي، رسالة موجهة إلى حكومة البحرين بشأن قضية أحمد فردان. وبدأت أولى جلسات محاكمة أحمد فردان في 12 مايو/أيار 2014 أمام "المحكمة الجنائية الصغرى" في المنامة، وأبلغ القاضي بأنه قد تعرض للتعذيب وأنه لم يشارك في تجمعات غير قانونية، وأنه يقوم فقط بالتقاط الصور. وتقدم صحفيون آخرون بشهادات أمام المحكمة بأن أحمد فردان مصور فوتوغرافي وأنه يقوم فقط بالتقاط الصور.

الاسم: أحمد فردان
الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 14/3، رقم الوثيقة (MDE 11/3393/2016)، الصادر بتاريخ 5 فبراير/شباط 2016.